An
INTERNATIONAL
REFEREED
RESEARCH
JOURNAL

دراسات DIRASAT

مجلة علمية محكمة

تصدر عن عمادة البحث العلمي - الجامعة الاردنية

Published by the Deanship of Scientific Research, University of Jordan

العلوم الإنسانية والاجتماعية

HUMAN and SOCIAL SCIENCES

This title is indexed in Scopus

SCOPUS

47

مجلد 47، العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 2، ملحق 2، 2020، 1441هـ

Volume 47, Human and Social Sciences, No. 2, Supplement 2, 1441

p-ISSN 1026-3721
e- ISSN: 2663-6190

المحتويات

اسم الباحث/ الباحثين	الموضوع	رقم الصفحة
شفيقة جاسم نصيف	السليك بن السلكة ودوره الاجتماعي والأدبي في تاريخ العرب قبل الإسلام	1
جاسم محمد عباس علي محمد عبد	القارئ الضمني في رسالة التوابع والزوابع لابن شهيد الاندلسي	6
حارث ياسين شكر عارف عبد صايل	مستويات الأداء الفني في شعر عدنان الصائغ الفضاء الدلالي للصورة الشعرية أنموذجا	21
يونس هندي عليوي مازن عبد الرحمن جمعة	استراتيجية توزيع استعمالات الارض في مدينة الخالدية	36
مروة غازي محمد بديع محمد إبراهيم	أوقاف النساء العلمية في الدولة العربية الاسلامية	51
محمد سعيد مهيدي غسان متعب الهيتي	الواقع الصحي في لواء الدليم على ضوء التعداد العام للسكان لعام 1947	68
مهند حمد شبيب	التعليل البلاغي في كتاب دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني	81
زبيدة رشيد خلف مصطفى كامل أحمد	الاختلاف المنهجي في ترتيب كتب غريب الحديث والأثر	91
محمد جميل احمد	التغير البنائي للعشيرة لمرحلة ما بعد داعش (دراسة انثروبولوجية في مدينة بغداد)	97
عبدالواحد حميد ثامر سعادة حمدي سويدان	فاعلية استراتيجية (تنبأ – لاحظ – فسر – استكشف) في التحصيل والتفكير التقييمي لدى طلاب الثاني متوسط في مادة الرياضيات	113
عماد حمد عبد ليث قهير عبد الله	منهج الأشموني في كتابه توضيح التوضيح	128
محمد الطاهر عبد الله المحمودي	طيف التوحد لدى الأطفال بين المفهوم والخصائص	144
احمد عبد الرزاق ناصر	الخطاطة العاملية في سورة النمل قصة النبي سليمان وبلقيس نموذجاً	154
أمين ياسين عباس	سياسة الدفاع البريطانية تجاه المملكة العربية السعودية 1939-1963	167
عمر فتاح كامل محمد	الاتجاهات المستقبلية لتغير الخصائص السكانية في محافظة الأنبار حتى عام 2042	177
خليل محمد سعيد سوزان عبد الواحد جبار	السياق في آيات الشورى ودلالته في توجيه المعنى	198
سعد جبار نشمي أمين ياسين عباس	رؤية شاملة لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق بعد عام 2003	219
نافع حميد صالح شاهين عبد الجبار حميد صالح شاهين	تحديات العلوم الشرعية في ظل العولمة الرقمية وإستراتيجية مواجهتها(دراسة ميدانية في جامعة الأنبار -قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية أنموذجاً)	232
أحمد محمود علو فراس صالح خضر	الاتفاق النووي الإيراني عام 2015م وأثره على العلاقات التركية -الإيرانية	247
أثير طارق نعمان	إعادة استقراء القواعد النحوية في ضوء الشواهد التي ردت بسبب الضرورة الشعرية ولها أمثلة من القراءات القرآنية	261
كمال عبد الله حسن ماجدة جاسم حسين انعام محمد عايد	العراق – دراسة كوروغرافية	277

إعادة استقراء القواعد النحوية في ضوء الشواهد التي ردت بسبب الضرورة الشعرية ولها أمثلة من القراءات القرآنية

أثير طارق نعمان *

ملخص

يهدف البحث إلى إعادة استقراء كلي لمجموعة من قواعد النحو العربي التي أبعدت عن الاستعمال؛ بسبب أن الشواهد التي قدمت لها نقضت لعلة الضرورة الشعرية مما تجعلها تقف عند حدود الرواية فقط، ولا تصلح للاستشهاد، ويتم هذا الاستقراء عن طريق تدعيم تلك الشواهد بقراءات قرآنية صحيحة مماثلة لها غير خاضعة لمبدأ الضرورة الشعرية، ولا يقوم هذا البحث على نقض جهود السابقين بقدر ما يعمل على توسعة دائرة الاستعمال الفصيح للنحو العربي الذي لا ضير منه ما دام يتوافق مع قواعد القرآن الكريم، وتم تقسيم البحث على وفق القواعد التي تم إعادة بناءها.

الكلمات الدالة: استقراء، الضرورة الشعرية، القراءات القرآنية.

المقدمة

أحمدهُ تعالى وبه استعين، والصلاة على محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن هذا البحث يتطرق إلى مجموعة من المسائل النحوية التي منع النحاة القياس عليها في نثر الكلام بسبب أن الشواهد التي وردت فيها نقضت لعلة الضرورة الشعرية مما حدا بالنحاة بالتوقف فيها وعدم إجازة القياس عليها، ونحن إذ نسلّم مع النحاة بأن الضرورة لا يمكن القياس عليها لما تتميز به لغة الشعر من لغة النثر بخضوعها لقيدي الوزن والقافية؛ بيد أن ورود بعض تلك الاستعمالات في القراءات السبع التي هي أصل من أصول الاستشهاد النحوي، فهي من القرآن الكريم؛ لأن القراءات القرآنية السبع متواترة (الزركشي، 1990)، ونحن لا ننكر على النحاة أن يوجهوا آراءهم النحوية تبعا للمنهج الذي ساروا عليه في التعامل مع الشواهد، واذا بلغنا أن بعض النحاة قد خطّؤوا القراءات القرآنية تصريحا أو تعريضا(منذر، 2016)، فإننا نعذرهم لأنهم عاشوا في حقبة زمنية سبقت استقرار علم القراءات(عبد الرحمن، 2015)، وهذا يفسر لنا توافر هذه الظاهرة في مؤلفات النحويين الأوائل من البصريين والكوفيين على السواء(ضيف، 2008)، وتراجعها في نهج من تبعهم من المتأخرين، وعلى الرغم من أن هذا يبدو تناقضا بين ما قرره النحويون بعدّهم القرآن الكريم مصدرا أصيلا من مصادر الاستشهاد النحوي، وتطبيقهم حين حملوا تلك الاستعمالات على الضرورة على الرغم من ورودها في افصح الكلام الذي من تستنبط القواعد، وعليه تبنى أحكام اللغة، ومن هذا المنطلق لاحت فكرة البحث بضرورة إعادة استقراء مبنية على المبدأ المذكور آنفا، وأخذًا برأي السيوطي القائل بأن كل ما قرئ به جاز الاحتجاج به(السيوطي، 1989) مع تحفظنا على توسع السيوطي في جواز الاستشهاد بالقراءات كافة وانتهاجنا في هذا البحث منهاجا يقوم على رصد الشاهد النحوي الذي رده النحاة لعلة الضرورة الشعرية وله نظائر من القراءات القرآنية السبع فقط، مرجئين استقراء القواعد النحوية على القراءات الثلاث المتبقية إلى مشاريع بحثية أخرى، إيمانا منا بحاجة الجيل الناشئ إلى توسعة القواعد النحوية في النصوص النثرية، ولا سيما في قصيدة النثر التي أخذت مكانتها في ضروب الأدب العربي، وإذا عجز قياس النحويين في إجازة تلك القواعد لأسباب تحكمت باستنتاجاتهم النحوية آنذاك، فإننا اليوم قادرون على استثمار ما توافر بين أيدينا من تطور مادي وفكري يسمح لنا بإعادة استقراء علمي حر، مع التأكيد على أن هذا البحث لا يقوم على نقض جهود السابقين بقدر ما يعمل على تعزيز تلك الجهود عن طريق توسعة دائرة الاستعمال الفصيح للنحو العربي الذي لا ضير منه ما دام له شواهد من القرآن الكريم الذي يعدُّ المصدر الأول لصناعة قواعد النحو العربي.

* جامعة الأنبار، العراق. تاريخ استلام البحث 2020/1/14، وتاريخ قبوله 2020/6/2.

 © 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

خطة البحث:

صنعت للبحث خطة تضمنت تمهيدًا وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

التمهيد: وفيه مطلبان:

الأول: نبذة عن الضرورة الشعرية في الفكر النحوي القديم.

الثاني: فلسفة القراءات القرآنية عند النحاة:

المبحث الأول جواز الزيادة وقد تضمن مطلبين:

الأول: جواز صرف ما لا ينصرف.

الثاني: جواز الاجتزاء بالسكون المقدر عن حذف حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم المعتل الآخر.

المبحث الثاني: جواز الحذف، وشمل مطلبين:

الأول: جواز حذف الضمير العائد في الجملة الواقعة خبرا على المفعول به الواقع مبتدأ.

الثاني: المطلب الثاني: جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر.

المبحث الثالث: جواز التقديم والتأخير واحتمل مطلبين هو الآخر:

الأول: المطلب الأول: جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في باب كان وأخواتها:

الثاني: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به:

ثم اتبعت ذلك بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي تخرج بها الدراسة.

التمهيد:

المطلب الأول: نبذة الضرورة الشعرية في الفكر النحوي القديم

الضرورة في اللغة في مأخوذة من الضرر(الجوهري، 1990)، وفي الاصطلاح: هي ما وقع في الشعر مما لا يصح وقوعه في النثر(ابن عصفور، 1980)، ويظهر أن لهذا التطويع للغة يؤصل لارتباطات بين المعنى اللغوي والاصطلاحي والشرعي الذي ينظر إلى الضرورة على أنها نوع من الرخص تسمح للمكلف بارتكاب ما لا يجوز له بتقديم حالته الخاصة وواقعه على القواعد الشرعية تطبيقا لمقولة الضرورات تسمح بالمحظورات(المرداوي، 2000)، نلحظ من هذه المفاهيم الثلاثة للضرورة أنها تؤصل بمجملها على أنها نوع من الرخص التي لا يستحسن الإكثار منها، ولا سيما حين يطلق النحاة على الضرورة الشعرية مصطلح الرخصة(ابن رشيق، 1981)، ويظهر أن الشعراء أدركوا جيدًا أن للغة الشعر مكانة خاصة تتلخص في الظاهر بقيدين فنيين هما الوزن والقافية، فإذا بهم يوظفون هذين القيدين لإظهار اقتدار في التعامل مع اللغة(ابن جني، 1990)، فتراهم يتوقفون في المقيس ويطردون الشاذ، أو ربما جنحوا إلى الوزن فيجيرون عليه فيعمدون إلى إحداث تغيير فيه يعرف بالزحافات والعلل(العدواني، 1990)، وهذه الأنماط المتباينة من السلوك في الشعر التي تدل دلالة قاطعة على مرونة الشعر لغة وشكلا حملت النحاة على النظر إلى الضرورة من وجهتين متباينتين نعرضهما في نقطتين:

الأولى: موقف جمهور النحويين، وهو موقف يقدم الضرورة الشعرية على أنها ما ورد في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه متّسعٌ أم لا(العنبكي، 2012).

الثاني: موقف ابن مالك الذي تعامل مع الضرورة الشعرية على أنها ما ليس للشاعر عنه متّسعٌ، إذ لا يمكن له الإتيان بعبارة أخرى تحل محل الضرورة، صرَّح بذلك في شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية (الحندود، 2001)

وأرى أنه ليس بالقول الرشيد الذي يفترض أن الشاعر لم يكن همه الأول حين نظم ما نظم من شعره رفع الفاعل أو نصب المفعول أو ما جرى مجراهما من الضرورات بقدر ما كان معنيا بإيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن، وإن أبعاد الضرورة الشعرية عن بعدها العروضي واقتصار تقويمها على الجانب النحوي واللغوي فيه مغالطة كبيرة؛ لأنه يغفل عمّا تضطلع به الضرورة من دور في الجانب الإيقاعي للبنية الصوتية في الشعر العربي(العدواني، 1990)، وفي تقديري فإن الأصل في الضرورات هي المضايق التي تدفع بالشعراء في إيراد المعاني الكثيرة لتحقيق الأغراض التي يصبو إليها في شعره مع قيد وزن الأبيات، والشكل الفني للقصيدة العربية القديمة الذي يرغمهم بالتزام إقامة القوافي في نهايات الأبيات عند تشكيل الحروف المتشابهة في أواخرها هو الذي حملهم على ارتكاب الضرورات ليس إلا.

المطلب الثاني: فلسفة القراءات القرآنية عند النحاة

القراءات القرآنية مصطلح يدل على العلم الذي يدرس كيفية أداء ألفاظ القرآن الكريم، ويشمل هذا العلم اختلاف الحروف والكلمات وطرائق نطقها؛ لأن القرآن الكريم نقلت إلينا ألفاظه، على الصورة التي انزلها الله تعالى، ونقلت إلينا كذلك طرائق أداء تلك الألفاظ(محيسن، 1986)، فالقرآن الكريم والقراءات حقيقتان يجمعهما معنى واحد(محيسن، 1984)، وقد ثبت عند أئمة الدين أن القراءات التي صح سندها التي قرأ بها أئمة القرّاء ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن رد ذلك فقد رد الوحي على النبي، وأنه لا مناص أمام أئمة اللغة من قبول تلك القراءات، ومحذور استقباحها؛ ولأن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يشك أحدٌ في فصاحته(القرطبي، 2003)، فالقراءات سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها، وأئمة القراءات لا يقرؤون القرآن على قياس البصريين، أو قواعد الكوفيين، وإنما على صحة الأثر، وثبوت النقل والرواية إذا صحت فلا يردها فشو لغة، أو قياس عربية(الداني 2005)، أما النحاة فيمكن أن نجد عندهم موقفين متباينين:

الأول: عدُّ القراءات القرآنية مصدرًا أصيلا من مصادر صناعة قواعد النحو العربي، ففي كتاب الإنصاف وحده أحدى وثلاثين مسألة يستشهد بها نحاة المصرين على آرائهم النحوية بقراءات قرآنية، إذ استشهد البصريون بأربع عشرة قراءة، فيما استشهد الكوفيون بسبع عشرة قراءة(عبد الرحمن، 2015).

الثاني: موقف خالفوا فيه منهجهم المعياري الأول فكانت فلسفتهم في الاستشهاد بالقراءات القرآنية موجهة إلى مدى موافقة القراءة لقواعدهم، وإن لم يكن هذا التوجيه عاما بينهم؛ إلا أننا لمسنا له وجودًا في مظان البصريين والكوفيين على حد سواء، بل يرى شوقي ضيف أن نحاة الكوفة هم أول من بدأ برد القراءات، مما فتح الباب أمام نحاة البصرة لتلحين القرّاء بعد ذلك(ضيف، 2008) وكثيرا ما تجد في معاني الفراء عبارات تثبت هذا الرأي نحو قوله: "لا يعجبني ذلك" (الفراء، 1980)، أما إمام البصريين سيبويه الذي يؤكد أن القراءة سنة لذا لا تجوز مخالفتها(سيبويه، 1996)، يصف قراءة النبيء بالهمز لنافع بالرديئة (سيبويه، 1996)، وكذلك صنع المبرد فيعد بعض القراءات خطأ في الكلام لا يجوز(المبرد، 1999)، ومبرر تخطئة النحويين للقراء إيمان النحويين بضعف دراية القّراء بما يقرؤون، وليس لضعف أمانتهم(ابن جني، 1990)، وهو ما حمل الزمخشري على القول: "ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو"(الزمخشري، 1987) فهو يرى أن النحويين أكثر ضبطا للقراءة من القرّاء أنفسهم، ويرَدُّ ابن الحاجب قوله ذاكرا أَنَّ قَوْلَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ الإِجْماعِ، فالقرّاء وإنْ لم يكن فيهم نحويون فهم شركاء للنحويين في نقل اللغة، ومنهم من له دراية بعلم النحو، وهم ينقلون القراءة تواترا(ابن الحاجب، 1982)، وكذلك صنع أبو حيان مشددا على أن القراءة سنة يجب أتباعها وإن كان فيها الفصيح، والأفصح(الأندلسي1993)، وأغلب ظني أن مبعث تجرّؤ النحويين على التعقيب على القرّاء هو أن القراءات لديهم ليست متواترة، بدليل قول الرضي في تعليقه على إنكار سيبويه قراءة الهمز في لفظة نبي: "ومذهب سيبويه – كما ذكرناه – أن ذلك رديء مع أنه قرئ به، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم"(الاستراباذي، 1975)، وهذه مغالطة فاسدة وقلب للأوضاع، فالقراءة سنة متبعة، وليس العكس، والذي أهتدي إليه مما ذكر آنفا أنَّ القراءة سنة متبعة ثبتت بالتواتر، فلا تجوز مخالفتها، وفي ضوئها توضع قواعد النحو، فالنحو يتبع القرآن الكريم وليس العكس.

المبحث الأول: جواز الزيادة

سأتطرق في هذا المبحث إلى ما يحتمله الاسم من الزيادة التي عدّها النحاة من الضرورات الشعرية بسبب أنها وردت بأبيات من الشعر، ولكن بالمقابل هناك قراءات قرآنية وردت فيها هذه الزيادات في الأسماء وهي منحصرة بزيادة حركة أو حرف، حدا بي إلى مراجعة قواعد النحاة التي استقروا عليها بعد استكمال الاستقراء النحوي في ضوء الشواهد جميعها دون الاقتصار على شواهد محددة، هي:

المطلب الأول: جواز صرف ما لا ينصرف

الصرف في اصطلاح النحويين هو التنوين(الأشموني، 1998)، والممنوع من الصرف هي الأسماء غير المستحقة للتنوين بسبب العلل التي حددها النحاة(الجوجري، 2004)، وصرف الاسم الممنوع من الصرف جائز في ضرورة الشعر باتفاق النحاة(ابن السرّاج، 1999)، ورد به السماع، ولا يمنعه القياس؛ لأن الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة يدخل عليها التنوين، وإنما تمتنع من الصرف لعلل تطرأ عليها، فإذا اضطر شاعر ردها إلى أصلها ولم يأخذ بالعلل الداخلة عليها(السيرافي، 1985)، وعلى هذا يمكن قبول الشواهد الشعرية التي صرفت الأسماء الممنوعة من الصرف، خذ مثلاً قول الشاعر:

"كَلَمْع أَيْدِي مَثَاكِيلٍ مُسَلَّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ والخُطُبِ"(غوث، 1992)

فصرف مَثَاكِيل وهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها على زنة مفاعيل، وهذه العلة تقوم مقام علتين، وكان بإمكان الأخطل ألا

يصرف مثاكيلٍ، ويدعها مثاكيلَ، ويستقيم البيت، إذ تصير التفعيلة الثالثة من الصدر مستَفْعِلُنْ بزحاف الطي مُسْتَعِلُن، لكنه فضّل زيغ الإعراب واحتمال ضرورته على حد قول ابن جني على أن يزاحف البيت فصرفها بلا حاجة(ابن جني، 1990)، وابعد من ذلك وقوع صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم، وذلك في قراءة نافع، وعاصم والكسائي قوله تعالى: "إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا" (الإنسان الآية: 4) بإثبات الف سَلَاسِلًا (ابن مجاهد، 1980)، وحاصل كلام النحويين أن موجبات صرف ما لا ينصرف أنواع ثلاثة:

الأول: ضرورة، وبابه الشعر، ولعل ما يجيزه هو رد الاسم إلى أصل وضعه اللغوي؛ لأن أصله الصرف، إذ لا يمكن للوزن أن يستقيم في البيت فيحسن للشاعر صرف ما لا يجوز صرفه، وهو في الشعر كثير جدا(الشاطبي، 2007).

الثاني: للتناسب ومحله القرآن الكريم، وغايته أن تكون الكلمات على نسق صوتي واحد فيزيد النص جمالا بالموسيقى المتولدة من جري الكلمات على وتيرة واحدة حسنًا(سفر، 2009)، وعليه حملوا القراءة السابقة(الصبان، 1997).

الثالث: لهجة قوم من العرب مطلقا، ذكر ذلك غير واحد من النحويين المشهورين بالسماع عن العرب، فروي عن الكسائي، والأخفش حكايتهم أن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف حملا على أصل وضع الأسماء؛ لأن أصلها أن تكون مصروفة(محيسن، 1984)، ونسبت هذه اللهجة مكانيا إلى بيئة بادية وسط الجزيرة العربية(الراجحي، 1996)، ونسبها بعض الباحثين إلى قبيلة أسد (غالب، 1989)، ووجه الزمخشري قراءة سلاسلا محتملا أمرين:

الأول: أن القارئ ممن له ولع برواية الشعر فاعتاد على أثر ذلك لسانه على صرف ما لا ينصرف.

والثاني: أن تكون التنوين بدل من الف الإطلاق، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف(الزمخشري، 1987).

ومن هذا العرض لأقوال النحويين وما اهتديت إليه من الأدلة أخلص إلى ما يأتي:

1- من الممكن أن نخضع لفكرة أن يكون صرف ما لا ينصرف ضرورة شعرية على الرغم من أن الأخطل لم يضطر إلى ذلك لما تبين لنا من إمكانية استعماله لزحاف الطي، لكنني من الممكن أن أقبل بمبدأ أن الضرورات هي ما ارتكبه الشاعر وإن كان في غنى عنها، لكن الذي لا يمكن أن أتجاوزه هو أن يحدد ذلك الاستعمال بالشعر؛ لأنه ضرورة على الرغم من وروده في القرآن الكريم الذي هو المصدر الأول من مصادر استقراء النحاة لقواعدهم.

2- إن مذهب من يرى أن صرف سلاسلا، وأمثاله ضرورة أو تناسقا صوتيا خارج عن قواعد النحاة هو قول أشبه أن يكون رفضا لظاهرة لغوية شاخصة منه على أن يكون تفسيرا لها؛ وهو رأي يعزز فكرة أن عناية النص القرآني بالسجع مقدمة على غيره من المضامين الأصيلة في القرآن الكريم، وأحد هذه المضامين هو مجيء القرآن الكريم على وفق لسان العرب متحديًا ومعجزًا.

3- إن ما احتمله الزمخشري من أن يكون القارئ قد مرن لسانه على صرف ما لا ينصرف يجر إلى مغالطة فاسدة، فالهروب من تقرير هذه اللهجة حمله على الطعن بأحد القراء السبعة الذين ثبت أن ما يرونه إنما هو من عند رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وليس من أنفسهم.

4- ما ذكره الزمخشري كذلك من أن التنوين هو تنوين الترنم يوهنه أن التنوين الذي يقصده هنا ثابت في الوقف والوصل، ولا يحل حرف الإطلاق محله، وأما المبدل منه ألف في الوقف فهو تنوين التمكين(الأشموني، 1998).

وأرى إنْ صحَّ النقل عن بعض العرب بأنهم يعاملون الاسم الممنوع من الصرف معاملة الاسم المصروف فينونه فلا يمنع حينئذٍ أن يكون هذا التوجيه صوابا بوصفه لهجة من لهجات العرب، ولاسيما أن لهذه اللهجة ما يؤيدها من السماع، ولكني اجد أن الأولى التوقف في هذا الاستعمال على صيغة منتهى الجموع فقط؛ لأن لها ما يعضدها من السماع، فيكون مفاد القاعدة النحوية أنه يجوز صرف صيغة منتهى الجموع جرياً على أصل الأسماء وشاهد ذلك القراءة المذكورة آنفا.

المطلب الثاني: جواز الاجتزاء بالسكون المقدر عن حذف حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم المعتل الآخر

يقر النحاة قاعدة مطردة مفاداها أن الفعل المضارع المعتل الناقص يحذف منه حرف العلة عند جزمه، وما خالف هذه القاعدة من الشواهد فهو ضرورة شعرية، ومنه قول الشاعر:

"أَلَم يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ"(السيرافي، 1985)

على الرغم من أن البيت قد روي على الوجهة القياسية مجزوما بلا ياء يأتِك، ويكون وزنه صحيحا(الشاطبي، 2007) غير أن ما جاء في قوله تعالى: "إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ"(يوسف: من الآية 90) في قراءة ابن كثير بأثبات الياء في يتقي وصلا ووقفا وجزم يصبرْ، وكذلك قراءة حمزة بجزم تخاف، وبأثبات الألف في تخشى (ابن مجاهد، 1980)، في قوله تعالى: "لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى"(طه: من الآية 77) يخالف هذه القاعدة، مما يجعلنا أن نفكر مليا بعدم اطّراد القاعدة المذكورة آنفا، ويمكن توجيه ثبوت

حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في الشواهد السابقة إلى الاحتمالات الثلاثة الآتية:

الأول: الجزم بحذف الحركة تقديرا، وكأنه أجرى الفعل المعتل مجرى الفعل الصحيح فأثبت حرف العلّة في حالة الجزم، وعلى هذا القياس يكون الجزم واقعا على الحركة المستحقّة في الأصل وهي الضمة التي كان ثبوتها منوياً على الحرف الأخير في حال الرفع وهي لهجة لبعض العرب(الفارسي، 1986).

الثاني: حذف حرف العلة بسبب الجزم ثم أشبعت الحركة(الانباري، 1999)، وإنما وقع الإشباع في القراءات مراعاة للفاصلة القرآنية(السيرافي، 1985)، فالياء في قراءة ابن كثير متولدة من إشباع حركة القاف، وهي الكسرة الناشئة من سقوط الألف بالجزم، وكذلك الألف في قراءة حمزة متولّدة من إشباع حركة الشين، وهي الفتحة.

الأخير: تأويل ما جاء من النثر على هذا الإشكال ففي قراءة ابن كثير يمكن حمل اسم الشرط مَن على أنه اسم موصول، والمضي بمعنى الاستقبال، فيكون تقدير النص، الذي يتقي ويصبر(الفارسي، 1984) أما سبب جزم يصبرْ مع عطفه على فعل مضارع غير مجزوم فيمكن تعليله على التخفيف، أو على الوصل الذي بنية الوقف، أو لكراهية توالي أربع متحركات في كلمتين منزلتين بمنزلة كلمة واحدة، وهي الباء والراء من يصبرْ، والفاء، والهمزة من فإن(الصبان، 1997)، وأما سبب ارتفاع لا تخشى بعد جزم تخف فيمكن توجيهه بأنه ارتفع على القطع والاستئناف، وكأنه قطع الكلام عما قبله، ثم استأنف الكلام، وتقديره: واضرب لهم طريقا، ثم استدرك فأخبر لا تخفْ، وأنت لا تخشى(الشاطبي، 2007)، وقد اختلف النحاة في قبول ما ثبتت فيه حروف العلة في حال الجزم على قولين:

الأول: إن ذلك الاستعمال خاص بضرورة الشعر، ولا يصح قياس المنثور عليه، وهو قول الجمهور (سيبويه، 1996).

الثاني: ما ثبت في آخره حرف العلة مع دخول الجازم جائز في سعة الكلام، فهو على إجراء المعتل مجرى الصحيح؛ لأنه لهجة لبعض العرب وإن كانت قليلة قياسا على أن الضمة فيه مقدرة على حروف العلة(الجوجري، 2004)، وفي ضوء ما مر يمكن أن نسجل ما يأتي:

1- إن عدم حذف حرف العلة من الفعل المضارع الناقص المجزوم صحيح في القياس؛ لأنه يجري على الأصل اللغوي بأن يكون الجزم بالسكون سواء أكانت السكون ظاهرة أم مقدرة أسوة برفع الفعل المضارع بضمة مقدرة.

2- من الوجهة السماعية فقد ورد إثبات حرف العلة مع المضارع المجزوم في الشعر وهو محتمل للضرورة وفي القرآن الكريم وهو غير محتمل للضرورة؛ لكنه محتمل للإشباع أو لتأويلات أخرى.

3- إن توجيه قراءة ابن كثير بأن تضمّن مَن الشرطية معنى الموصولة يضعفه جزم يصبر المعطوف على يتقي غير المجزوم على قاعدة أن جزم الفعل المعتل الأخر يكون بحذف حرف العلة، كما أنه يفقد معنى الشرط من الأسلوب الذي يؤصّل له دخول الفاء على خبر الاسم الموصول(نعمان، 2014)، وإن التأويلات المذكورة في إيجاد وجه لجزم يصبر بلا أداة للجزم تظهر بسهولة تكلّف المانعين وضعف حجتهم.

4- إن القول بأنَّ حروف العلة إنما هي متولدة من إشباع الحركات التي عوضت من الحروف المحذوفة فيردّهُ أنّ النحاة ذكروا أن الإشباع ثابت على سبيل الاضطرار في الشعر لا الاختيار(الأشموني، 1998)، وهو من أقبح الضرورات الشعرية(السيوطي، 1998)، ولا يمكن حمل القرآن الكريم على أقبح الضرائر الشعرية.

وحاصل المسألة فإن رأي جمهور النحاة بأن إثبات حرف العلة في المعتل الآخر المجزوم إنما هو ضرورة شعرية فيه نظر؛ لثبوته نصا في القراءات القرآنية، يضاف إلى ذلك أن الشاهد الشعري الذي مثلنا به لهذه الظاهرة محتمل عدم الضرورة، فتحتمل روايته بحذف حرف العلة، وظاهر الأمر يقتضي ترجيح الرأي القائل بأن إثبات حرف العلة من آخر الفعل المجزوم لهجة؛ لأنَّ الحمل على لهجة من لهجات العرب أولى من التمحل في التأويل الذي لا يعول عليه في القياس خلافا للشواهد المسموعة قال ابن جني:"فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"(ابن جني1990)، ونحن إذ نحتاج إلى قاعدة نستسيغ تطبيقها على مجمل الشواهد المسموعة وليس على شواهد مخصوصة تسمح لنا بإثبات حرف العلة مع الفعل المضارع المجزوم سواء أكان هذا الإثبات لغةً جرت على الأصل اللغوي أم على الإشباع بوصفه ظاهرة صوتية مستساغة خير من أن نخطئ الناطقين باللغة؛ ولا سيما إذا كان هذا النطق قارئاً من القرّاء السبعة تمسكا بقاعدة استقرت على مجموعة محددة من الشواهد وليس على جميع الشواهد المسموعة عن العرب.

المبحث الثاني: جواز الحذف

أعرض في هذا المبحث مسائل تتعلق بقضايا حذف الحرف فقط، وقد عدّها النحاة من الضرورة الشعرية على الرغم من

ورودها في القراءات القرآنية، وسنحاول أن نقف على مدى دقة حكمهم هذا في ضوء ما يأتي:

المطلب الأول: جواز حذف الضمير العائد في الجملة الواقعة خبرا على المفعول به الواقع مبتدأ

منع جمهور النحويين الإتيان بالفعل المتعدي معرّى من ضمير المفعول به وقبله اسم مرفوع هو المفعول به في المعنى نحو: زيدٌ ضربتُ (ابن السرّاج، 1999)، وما خالف ذلك فبابه الشعر لا غير(ابن عصفور، 1980)، على الرغم من أن الذي في الكتاب السماح به في النثر على ضعف، وعليه حملوا قول الشاعر:

"قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ"(سيبويه1996)

وكان بإمكانه أن ينصب كلَه، ولا يخلّ بالوزن، وبذلك يجري البيت على قاعدة البصريين، وفسّر ابن جني ارتكاب الشاعر للضرورة من غير حاجة إليها بأنها نزعة عند العرب تحملهم على الدخول في الضرورات من غير حاجة ليعدوها لوقت الحاجة إليها(ابن جني، 1990).

ويمكن أن نسلّم بتوجيه البصريين ونثق باستقرائهم للبيت السابق لولا قراءة ابن عامر وكلٌ(ابن مجاهد، 1980)، بالرفع في قوله تعالى: "وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى"(الحديد: من الآية 10) على تقدير حذف العائد، والتقدير: "وكلٌ وعَدَهُ الله الحسنى"(الأزهري، 1999)، وأجاز ابن مالك هذا الاستعمال إذا كان المبتدأ كل أو كِلا(ابن مالك، 1990) ، أو ما شابههما في العموم أو في الافتقار إلى ما يتمم معناه نحو: أمروٌ يدعو إلى خيرٍ أجيبُ، ورجلٌ يدعو إلى الخيرِ أجيبُ(ابن مالك، 1982)، وتابعه ابن هشام ذاكرا أن حذف العائد مستسهل(ابن هشام، 1986)

ونحن إذ نتابع سيبويه على ثقته وعلمه في قبول روايته للبيت بالرفع على الرغم من أن النصب بزنة الرفع فلو نصب الشاعر كلُه لم ينكسر الشعر، وقول ابن جني: "اعلم أنَّ البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب وقبح الزحاف فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب"(ابن جني، 1990)، وهو قول ظاهره يحمل على رفض الضرورات في حال عدم حاجة الشاعر إليها، ثم ورود قراءة سبعية تجري على نقيض ما قرره النحويون كل ذلك حملنا على مراجعة هذه المسألة في كتب القراءات والنحو لنتوصل إلى ما يأتي:

1- إن قراءة ابن عامر لا إشكال فيها من جهة النقل، أو موافقة الرسم العثماني، فهي مرسومة في مصحف الشاميين في سورة الحديد بالرفع(الداني، 2005).

2- إن أبا علي النحوي قد احتج لقراءة ابن عامر ذاكرا أنها تصح من جهة أن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقو عمله فيه كتأخره، فجاز أن تقول: زيدٌ ضربتُ(الفارسي، 1984).

3- إن الضمير العائد في حكم المنطوق به إذ يصح أن يكون الضمير الرابط ظاهرا أو مقدرا (ابن يعيش، 2001) نحو قول الشاعر:

"ومَا أَدْرِي أَغَيَّرهُمْ تَنَاءٍ.....وطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا"(ابن الناظم، 2000)

وتقديره أصابوه، فحذف الضمير العائد للدلالة عليه، ولم يعترض أحد من النحاة على هذا الحذف أو يصفه بأنه ضرورة لا سيبويه، ولا غيره، على أن المثلية هنا في جواز حذف الضمير العائد لا في حذف المبتدأ(الحربي، 2012)

4- حكاية مجموعة من النحاة الاختيار في جواز حذف رابط المفعول به المرفوع إذا كان المبتدأ كل أو كلا، أو ما يماثلهما في العموم أو الأسماء المفتقرة لما يتمم معناها كأسماء الاستفهام والأسماء الموصولة ولاسيما إذا كان العامل فعلاً متصرفا.

وحاصل المسألة يفضي إلى أن دعوى البصريين بربط فكرة الضرورة بالقاعدة لا بالاستعمال في الشعر فتراهم يمنعون حذف الضمير العائد على المفعول به الواقع مبتدأ في الاختيار مرفوضة؛ لأنه ينقضها ما يكفي أن يكون مثبتا جواز هذه المسألة وهي قراءة ابن عامر إلى جانب أن أرباب النحو سوغوا ذلك، وبناءً على ما تقدم نجد صواب إجازته في الاختيار والسماح به في النثر.

المطلب الثاني: جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر

القياس عند البصرين في عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور أن يكون بإعادة حرف الجر، وفي ضوء تلك القاعدة منعوا الناطقين باللغة من مخالفة هذا الأصل فلك أن تقول: مَرَرْت بك وبزيدٍ، ولا يصح عندهم أن تقول: مررتُ بهِ وزيدٍ؛ لأنه لحن(ابن السراج، 1999)؛ إلا ما ورد في الشعر فهو مسموح به نحو قول الشاعر:

"فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فاذهبْ فَمَا بِكَ والأَيَامِ مِنْ عَجَبٍ"(سيبويه، 1996)

والشاهد فيه والأيام مجرور بالعطف على الكاف في بك، والتقدير: بك وبالأيام، ونحو ذلك من الشواهد(ناظر الجيش، 2007) التي لم يأخذ بها نحاة البصرة في بناء قاعدة تفضي إلى إجازة ما ورد في البيت أعلاه بحجة أنها من قبيل الضرورة الشعرية،

وجوازه في الشعر لا يعني جوازه في القرآن الكريم أو كلامنا(ابن عصفور، 1980)، فيما يرى الكوفيون(الانباري، 2003)، والأخفش(المجاشعي، 1990) عدم لزوم إعادة حرف الجر في مثل هذا الاستعمال، وتابعهم ابن مالك بقوله:

وَلَيْسَ عِنْدِيْ لاَزِمَاً إِذْ قَدْ أَتَى ... فِيْ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا(ابن الناظم، 2000)

ونصرهما أبو حيان(الأندلسي1993)، ويمكن الوقوف على شاهد نثري من القرآن الكريم يسمح لنا بعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر بناءً على قاعدة أن شواهد النثر ولاسيما القرآن الكريم غير خاضعة للضرورة(المليفي، 2015)، إذ قرأ حمزة والأرحامِ(ابن مجاهد، 1980) بالجر في قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"(النساء: من الآية 1)، وقد رد نحاة البصرة هذه القراءة من وجوه:

الأول: السماع: فقد وصفوها بالضعف(الزمخشري، 1993)، والذي جعلهم يتجرؤون على تضعيف القراءة السبعية أنهم لا يسلّمون بأن القراءات متواترة على ما مرّ بنا في قول الرضي.

الثاني: القياس: وفيه حجتان:

أولاهما: إن ضمائر الجر تشبه التنوين من جهة تشابهما في الزوم، ومعاقبةٌ لها، فاستحقت ضمائر الجر كذلك ألّا يعطف عليها كما لا يعطف على التنوين(ابن الخباز، 2002)

والأخرى: إن الأصل في المعطوف والمعطوف عليه أن يصلح أن يحل كل واحد منهما محل الآخر، وضمائر الجر لا تصلح للحلول محل ما يعطف عليها(ناظر الجيش، 2007)

الثالث: أنه يمكن رد القراءة من جهة المعنى؛ إذ قد تحتمل أوجها أخرى بعيدة عن كونها معطوفة على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فقد تكون:

أ- الواو في والأرحامِ هي واو القسم لا العطف، والله هو المُقسم، وسبحانه وتعالى له أن يقسم بما شاء من مخلوقاته(الأندلسي، 1993)

ب- الواو للقسم كذلك؛ لكن على تقدير حذف المضاف؛ أي: ورب الأرحام(النحاس، 1988)

ت- الواو للعطف وأصله (وبالأرحام) ثم أضمر حرف الجر لدلالة ما قبله عليه، وهو مثل جواب رُؤْبَةَ لمن سأله: كيف أصبحتَ؟ فقال: خَيْرٍ عافاك اللَّهُ، وهو يريد على خيرٍ فحذف الباء(ابن يعيش، 2001).

وإن كانت القراءة تُقَوِّي ولا تتقَوَّى وتُعضِد ولا تتعَضد، لكن على طريقة النحويين يمكن مناقشة الآراء الواردة في قراءة حمزة بما يأتي:

أ- رد القراءة بذريعة ضعف سندها دليل واهٍ؛ فقد رفضه ابن يعيش من البصريين ذاكرا أنه لا سبيل إلى رد القراءة(ابن يعيش، 2001)، وقد تحقق لدينا ما هو أعلى من صحة السند، وهو التواتر، الذي يكفي في القطع بقرآنيتها، فقراءة حمزة متواترة؛ لأنه أحد القراء السبعة، والقراءات السبع متواترة، لتضمنها شروط التواتر، وعلى هذا تلقتها الأمة بالقبول(الدمياطي، 2006)

ب- يعضد هذه القراءة كثرة السماع ورود شواهد نثرية نظائر لها تجري على خلاف قول البصريين منها قوله تعالى: "وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"(البقرة: من الآية 217)، وقوله _صلى الله عليه وسلم_:"إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودُ وَالنَّصَارَى"(البخاري، 2001)، وقول العرب: "مَا فِيهَا غَيْرُه، وفرسِهِ"(ابن مالك، 1990) بجرِّ فَرَسِهِ معطوفا على الضمير الهاءِ في غَيْرِه.

ت- إن لهذا الاستعمال ما يعضده من القياس فإن العطف تابعٌ من التوابعِ الخمسةِ، فكما يُؤَكَّدُ الضميرُ المجرورُ نحو: مررتُ بِكَ نفسِكَ، ويُبْدَلُ منه نحو قوله تعالى: "تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا"(المائدة: من الآية 114) كذلك يصح أن يُعْطَفُ عليه(الأندلسي1993)

ث- أما قولهم أن الضمائر كالتنوين لذا لا يجوز العطف عليها يردّه أن القياس بمقتضى هذه العلة ألا يعطف على الضمير مطلقاً سواء أكان في موضع رفع، أم نصب، أم جر، وسواء أعيد معه الجار أم لا كالتنوين؛ إلا أننا نقول: ضربتُكَ وزيداً، ولا يكون ممنوعًا عندهم(ابن الخباز، 2002) مع أن أسباب المنع التي ذكروها في الضمير المجرور متوافرة في الضمير المنصوب فقياس المجرور على ذلك قياسا صحيحا(ابن مالك، 1990)

د- إن رد القراءة من جهة المعنى والتمسك بتأويل هذه الشواهد جميعها ومخالفة الظاهر فيها أمر لا يقبله المنطق، فالآية الكريمة على أي قراءة وردت ثبت أنها مصرحة بالوصاية بالأرحام(الرازي، 2000)

ذ- إجازة ابن جني القراءة وقبولها على طريقة حذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه، وكأنه قال: وبالأرحام (ابن جني، 1990)، وإن كان هذا الحذف غير مستساغ مع حروف الجر إلا أنه أوقعه موقع المقيس بناء على هذه القراءة.

وحاصل المسألة عندي أنه يمكن بناء قاعدة نحوية يجوز فيها مطلقاً عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير

إعادة حرف الجر لكثرة السماع الوارد به، ولضعف دليل المانعين في إنكار القراءة، ولصحته في القياس.

المبحث الثالث: جواز التقديم أو التأخير

صنعت هذا المبحث في مسائل تحقق فيها بين يدي تقديم وتأخير طرأ على قراءات قرآنية في مسائل قد تبدو مختلفة عن القياس المعروف نظائره من وجهة نظر بعض النحاة؛ لأن الشواهد المسموعة فيها عدّوها من الضرورات الشعرية غير أخذين بالقراءات القرآنية الصحيحة التي من المسلم به أن القواعد تُصنع بها، وقد عرضت فيه مطلبين هما:

المطلب الأول: جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في باب كان وأخواتها

جرت قواعد النحاة على أنه اذا اجتمعت في كان وأخواتها نكرة ومعرفة فينبغي أن تكون المعرفة اسما لها والنكرة خبرها، فلا تقل: كان جالسٌ أخاك قياسا على المبتدأ، والعلة عندهم كراهية أن نبدأ الكلام بالمجهول الذي لا فائدة في المعنى منه(ابن يعيش، 2001)، وإنما وضعت الجمل الخبرية للفائدة، ولك أن تقول: كان عبد الله قائما؛ لأنك قد "ألقيت إلى السامع اسما يعرفه فهو يتوقع ما تخبره عنه"(المبرد، 1999)، وما خالف هذا الاستعمال من الشواهد فقد ردوه إلى الضرورة الشعرية(ابن عصفور، 1980) يقول المبرد: "واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة؛ وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد"(المبرد، 1999)، ومن ذلك الاضطرار قول حسان بن ثابت:

"كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ"(ثابت، 1977)

والشاهد فيه إخباره عن اسم كان النكرة وهو عسل بالمعرفة وهو مزاجها المعرف بالإضافة إلى الضمير، وإنْ كان البيت يروى بطريقة توافق القاعدة أعلاه نسبت إلى المازني وهي عسلًا وماءُ(ابن يعيش، 2001)، ومثله قول القطامي:

"قِفي قبل التَفَرُّق يا ضُباعا ... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا"(القطامي، 1960)

ولا اضطرار في البيتين السابقين لتمكن الشاعر من أن يقول في البيت الأول يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيكون اسم كان ضمير الخمر، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب خبر كان، وفي البيت الثاني أخبر الشاعر عن النكرة بالمعرفة كذلك اختيارا لا اضطرارا، لتمكنه من أن يقول: ولا يكُ موقفي منك الوداعا، أو: ولا يكُ موقفنا الوداعا(ابن مالك، 1990)، ولعل هذا الخروج الاختياري عن القاعدة التي أقرها النحاة حمل بعض النحويين على توجيه بيت حسان بن ثابت ونحوه من الأبيات توجيهات نحوية منها:

1- إن النكرة اسْم جنس، تدل على ما تدل عليه المعرفة، لذا فتعريف اسم الجنس، وتنكيره فِي الْمَعْنى سواء، على هذا الوجه ساغ الإخبار عنه بالمعرفة(ابن يعيش، 2001)

2- إن مزاجها أصله الانفصال وتقديره: مزاجاً لها، فأراد بالإضافة الانفصال، وعلى هذا فلا خروج عن القاعدة؛ لأنه اخبر عن النكرة بنكرة مثلها(البطليوسي، 1979)

3- إن البيتين وردا على لهجة القلب التي يسوغها أمن الإلباس(الزمخشري، 1993)

4- احتملوا أن للنكرة صفة مقدرة أو محذوفة، وعليه وجهوا كذلك قَوله تعَالى: "وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ"(آل عمران: من الآية 154)، وتقدير الآية: وطَائِفَة مِن غيركم(الخراط، 2005)

لكن يبقى مجيء اسم كان نكرة وخبره معرفة في هذا البيت وأمثاله التي وصفت بأنها كثيرة(ابن الأثير، 1999)، محظورا في الاستعمال النثري بدعوى ضرورة الشعر، وكان من الممكن أن نسلم بما اهتدى إليه النحاة القدامى لولا وجود قراءة سبعية لا تجري على الادعاء المذكور آنفا، وهي قراءة عاصم لقوله تعالى: "وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً"(الأنفال: من الآية 35) بنصب صَلَاتَهُمْ، ورفع مُكَاءٌ(ابن مجاهد، 1980)، وهذه القراءة وقف منها النحاة ثلاثة مواقف:

الأول: موقف الرفض لأبي علي الفارسي الذي رفض القراءة ووصفها بأنها خطأ وقع فيه عاصم لمّا رأى أن الصلاة مؤنثة لفظا وأن الفعل الناقص كان لم تلحقه تاء التأنيث على القياس نحو: كانت الشمسُ طالعةً اسند الفعل للمذكر، وهو مكاء(الفارسي، 1984)

الثاني: تأويل القراءة، وهو رأي ابن جني الذي قاس القراءة على قولهم: خرجت فإذا أسدٌ بالباب، وفي معناه خرجت فإذا الأسدُ بالباب، ولا فرق بينهما؛ لأننا في الجملتين لا نعني أسدًا واحدًا بعينه، وإنما نريد: خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس، وعلى هذا جاز الرفع في مُكَاء جوازًا قريبًا، وكأنه قال: وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ؛ أي: إلا هذا الجنس من العمل، فهو على هذا المقصد يختلف عن قولنا: كان قائمٌ أخاك، ونحوه؛ لأنه ليس في قائم من معنى الجنسية(ابن جني، 1999)

وليس ثمة مظنة أن الآراء السابقة إنما صدرت عن نحاة لهم مكانتهم في الدرس النحوي القديم؛ لكنّ تقرّي الوقائع النحوية في ضوء تطور معطيات البحث العلمي يمنحنا إمكانية مناقشة آرائهم على النحو الآتي:

أولا: إن قراءة عاصم يعتدُّ بها في السماع بدليل

أ- وصف الأزهري لعاصم بالفصاحة، وأن قراءته ليست بلحن، ووجهه في العربية صحيح، وأنه لا يقرأ إلا بما سمع، أي إن سنده في القراءة عن رسول الله وليس من عنده(الأزهري، 1999)، والأزهري ناقد لغوي ثاقب النظر يشهد له كتابه تهذيب اللغة، ولقوله مكانته في الدرس النحوي واللغوي القديم.

ب- يمكن أن نقول: إن رد القراءة السبعية بذريعة أن القارئ يقع في الخطأ غير مقبول عقلا وشرعا؛ لأننا نقرأ بها في صلاتنا فهل يصح أننا نقرأ بقراءة خاطئة! وقد أجاز النووي في فتواه القراءة في الصلاة بأي قراءة من القراءات السبع، فكل واحدة من القراءات السبع متواترة، وعدّ هذا هو الصواب الذي لا يجوز أن يعدل عنه، ومن رأى غير هذا فجاهل بالقراءات(النووي، 1980)

ت- إن قراءة عاصم تُعضّد بقراءة سبعية مماثلة لها مما يجعل احتمال وقوع عاصم في الخطأ ضعيفًا، وهي لابن عامر في قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ"(الشعراء: الآية 197) بتأنيث تكن، وَرفع آيَة(ابن مجاهد، 1980)

ثانيا: أما من الوجهة القياسية فيمكن قبول قراءة عاصم وابن عامر في صحة الإخبار عن النكرة بالمعرفة في باب كان وأخواتها للأسباب الآتية:

أ- إن الاسم المرفوع في باب كان وأخواتها يقابل الفاعل، والاسم المنصوب يقابل المفعول به، بدليل أن لاسم كان أحكامًا تماثل أحكام الفاعل كعدم جواز تقدمه عليها واتصال تاء التأنيث بالفعل الناقص وجوبا إذا كان اسمه مؤنثًا حقيقيًا(ابن مالك، 1999)، وقياسا على أن اسم كان في مقابلة الفاعل وخبرها في مقابلة المفعول به، ولما جاز أن يقع الفاعل نكرة والمفعول به معرفة كقولنا: ضرب رجلٌ زيدا، جاز من هذا الوجه الإخبار عن النكرة بالمعرفة في باب كان وأخواتها، ولاسيما أن السماع يعضده.

ب- إن توجيه ابن جني لهذه المسألة قائم على قياس مع الفارق بدليل قوله الذي عرضناه سابقا: جوازًا قريبًا، إذ ليس من الضروري أن تكون جميع النكرات أسماء أجناس.

ت- إن عبارات بعض النحويين المستندة إلى القراءات القرآنية لا تمنع هذا الاستعمال صراحة فابن خالويه قال في توجيه قراءة عاصم بعد أن ذكر أن الوجه الأول وهو الإخبار عن النكرة بالمعرفة: إن الوجه الآخر جائز في العربية على الاتساع(ابن خالويه، 1981)

ث- إن المبرد أجاز في هذا الباب الإخبار عن النكرة بالمعرفة إذا كان الكلام منفيا نحو: مَا كَانَ أحد مثلك؛ لأنك في حال النفي كأنك تريد إخبار السامع أنه لا أحد من الناس مثله فصار في اسم كان النكرة معنى وهو العموم(المبرد، 1999)، فعلى هذا الوجه يمكن أن نجيز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في باب كان وأخواتها إذا كانت النكرة مفيدة، أو كانت غير محضة(ابن مالك، 1999).

د- اتجاه النحويين إلى معالجة كل ما خالف القاعدة معالجات تتباين تبعا لكل نص على نحو ما وجدناه في بيت زهير وقراءة عاصم، وابن عامر كل ذلك لأجل إظهار أن القاعدة سليمة غير مختلة على حساب مسألة مهمة من مسائل اللغة وهي وضوح الدلالة؛ إذ إن تباين التأويلات لا يمكن أن يفضي إلى دلالة واضحة يستطيع الناطق باللغة الوصول إليها بسهولة وإعادة استعمالها.

وحاصل المسألة نقول: إن عملية الاستقراء النحوية ليست خاضعة لرغبة النحوي في توجيه الشواهد المسموعة، وإنما الشواهد هي التي موجهة نحويا إلى بناء قاعدة يعتمد عليها في فصيح الكلام؛ فإذا صح النقل أنه يجوز أن يخبر عن النكرة بالمعرفة في باب كان وأخواتها إذا كانت النكرة مفيدة أو غير محضة، فلا مانع حينئذٍ من أن يكون هذا التوجيه صوبا بوصفه استعمالا مسموعا عن العرب بدلا من الاتجاه إلى التمحل في تأويل النصوص بما يخالف الظاهر أو يفسد المعنى أحيانا.

المطلب الثاني: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به

المقرر عند البصريين في قواعد النحو العربي أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقا إلا ما وقع من الفصل بالظرف أو بالجار والجرور في الشعر فإنه يتسامح فيه للضرورة الشعرية(ابن عصفور، 1980)؛ لأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسع لغيرهما في الاستعمال(الزبيدي، 2012)، وإن كان كثيرًا في الشعر؛ إلا أنهم يعدونه سمجًا لا يجيزون القياس عليه(الزمخشري، 1987)، ونسب الأنباري إلى الكوفيين أنهم يذهبون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر(الانباري، 2003)؛ لأن الفاصل "غير أجنبي منه، فالفصل به كلا فصل، ولأن الفاعل كالجزء من عامله، فلا يضر فصله، لأن رتبته منبهة عليه"(ابن الناظم، 2000)، وشاهدهم ما حكي أن الأخفش أنشده:

"فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةْ"(ابن مالك، 1982)

خلافا للفراء الكوفي الذي يمنع كذلك الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، وينكر رواية البيت على النحو الذي ذكرناه آنفا،

والرواية الصواب عنده زَجَّ" الْقَلوصِ أَبُو مزادة"(الفراء، 1980)، ولا شاهد فيها.

وينتصر ابن جني للاستعمال الوارد في البيت أعلاه محتجا بقدرة الشاعر على أن يقول: زجَّ القلوصِ أبو مزادة، ويجد فيه دليلا قويا على جواز الفصل إذ يقول: "ففصل بينهما بالمفعول به، هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة كقولك: سرَّني أكلُ الخبزَ زيدٍ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول"(ابن جني، 1990).

وإذا كان النحاة لا يجيزون ذلك في الشعر ويتبرؤون من رواية البيت أعلاه، فكيف يجوز في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم في قراءة ابن عامر وحده: "زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ"(ابن مجاهد، 1980)، لقوله تعالى: "زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ"(الأنعام: من الآية 137)، ومحل الإشكال في القراءة هو في الفصل بين المضاف قَتْلُ، والمضاف إليه شُرَكَائِهِمْ، بالمفعول به أَوْلَادَهُمْ، وعارض بعض النحويين هذه القراءة بتوجيه الطعن إليها وعدوها لحنا(الزجاج، 1988)، وإن سبب ارتكابها من قبل ابن عامر مرده أنه وجد في بعض المصاحف لفظة شركائهم مكتوبةً بالياء، ولو أن ابن عامر قرأ بجر أَوْلَادِهِمْ وشُرَكَائِهِمْ لكان أولادهم شركاءهم في أموالهم، وكان في ذلك مخرجًا من هذا الانكباب(الزمخشري، 1987)

فيما احتج ابن مالك لهذه القراءة بعينها بالنقل والقياس وذكر أنها جائزة في السعة لا في الضرورة الشعرية فحسب، وحمل عليها كذلك قوله – صلى الله عليه وسلم–: "فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي"(البخاري، 2001)، ففصل بالجار والمجرور لي بين اسم الفاعل تاركوا ومفعوله صاحبي مع ما فيه من الضمير المقدر، وقياسًا على الحديث ففصل المصدر مع خلوه من ضمير أيسر وأولى بالجواز(ابن مالك، 1990).

وبعد تحرير هذه المسألة وعرض زبدة ما لدينا من مقروئنا عن قراءة ابن عامر وسيرى القارئ أنها لم تكن إتباعاً لنهج دائم أو نقضا لازما لرأي بقدر ما هي اختيارات في الترجيح بين الوجوه والأعاريب المختلفة تكشف لنا عن حقيقة هذه المسألة التي عميّت في الدرس النحوي القديم، نفاذاً منها إلى مقاصدنا من هذا البحث أقول:

1– إن الاعتراض على هذه القراءة من الوجهة السماعية مردود؛ لأن قارئها ابن عامر من التابعين الذين اخذوا قراءتهم عن كبار الصحابة منهم عثمان بن عفان وأبو الدرداء، وأنه لا يجوز للمسلم أن يقرأ القرآن بما يجد في الكتب من غير نقل صحيح أو يقرأ بالتشهي والرأي(عضيمة، 2004).

2– كلام الزمخشري في رده قراءة ابن عامر قائم على معتقده في أن القراءات محض اجتهاد، وليست نقلا عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وبالتالي فهو لا ينظر إلى القراءة على أنها حجة في اللغة، وإنما هي عنده كالشعر في قبوله الضرورات، بل ربما هي عنده أدنى من الشعر منزلةً في الاحتجاج.

3– ابن عامر حجة في قوله؛ لأنه عربي فصيح ادرك عصر الاستشهاد، وإن هذه القراءة وإن كانت اجتهادا من ابن عامر فإنه قرأها على سليقته، وخالص عربيته، وهي عنده قائمة على أصول عربية يعتد بها(الحربي، 2012) قال أبو حيان في رده على الزمخشري: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"(الاندلسي، 1993)

4– مما يعضد هذه القراءة الحديث الصحيح الذي سقناه آنفا، وورود جملة من الشواهد لا يسع المقام لذكرها(ابن مالك، 1990)، مما يعدُّ زخما لهذه الظاهرة النحوية تشهد بالصواب على جواز الفصل بين المتضايفين وتدفع ريب المرتاب.

5– ومما يتصل بالاستشهاد لهذه القراءة وإن كان الصواب أنه إذا ثبتت القراءة نقلا صحيحا فلا حاجة لتلمس الشواهد الشعرية لنعضّد به القرآن الكريم، لكن في نص ابن جني الذي سقناه من قبل في صدر هذه المسألة إشارة واضحة إلى أن تحقيق هذا الاستعمال مقصد لغوي له دلالة معنوية عمد إليها الشاعر بعد أن تحقق له جوازها في الاختيار.

6– ومن الوجهة القياسية إذا اردنا تحقيق القياس النحوي في قراءة ابن عامر فإننا نجد القراءة ماضية مع القواعد النحوية، فالفصل بين المتضايفين جائز في الشعر عند البصريين والكوفيين على ما مر، وإذا كان المضاف مصدراً ، والمضاف إليه فاعله، وفصل بينهما بالمفعول به فإن الذي يستجيزه على القياس كون الفاصلِ بينهما فضلةً، لعدم الاعتداد به، وكونُه غير أجنبيّ وذلك لتعلُّقِه بالمضاف، وكونه في نية التأخير؛ لأن الأصل في المضاف إليه التقديم بمقتضى تتابع ترتيب الجملة العربية التي تقدم الفاعل على المفعول به(الشاطبي، 2007)

وبناء على ما مر فإن قراءة ابن عامر قراءة متواترة، لها ما يعضدها من السماع، وترتكز على القياس النحوي، ويصح الأخذ بها في بناء قاعدة أصيلة في النحو العربي وللمتكلم حرية الاختيار في أن يقول مثلا: عجبتُ من شربِ العسلَ زيدٍ، ما دام لا يؤدي هذا الفصل إلى تعقيد لفظي أو إبهام معنوي، ويجري على وفق نواميس اللغة العربية، وكان الأولى بالزمخشري ومن تابعه توسيع القاعدة النحوية لتمضي مع القراءة بدلا من رد قراءة متواترة لمخالفتها قاعدة نحوية، وإهدار هذا الشاهد القرآني، وإذ كان مبعث رد القراءة أن سيبويه لم يرو شاهدا مماثلا لها فلا أدري لماذا نعتمد على سيبويه وحده في نقل اللغة ونشكك في نقل غيره، علما بأن قول الشاعر: فَزَجَجْتُهَا قد نسبت روايته إلى الأخفش تلميذ سيبويه، وفي تقديري فإنَّ ما انتهى إليه ابن مالك أوجه، وفيه ما يوسع ضيقاً.

الخاتمة:

أولاً: النتائج

1- القراءات القرآنية السبع متواترة، وكذلك الثلاث المتممة لها، وعلى هذا فمرجحها هو النقل، وليس للنحويين أن يقيسوها على كلام العرب، أو يخضعوها لقواعدهم.

2- وجدنا أن هناك قراءات سبعية متواترة وصمها بعض النحاة بمخالفة القياس تبعاً لقواعد النحويين.

3- رَبَطَ بعضُ النحويين القراءات القرآنية بالضرورة الشعرية؛ وهذا التوجه غير سليم؛ لأن الضرائر الشعرية خاضعة لاجتهاد الشاعر ومقيدة بقيدي الوزن والقافية، أما كلام الله -عز وجل- فلا محل لاجتهاد القارئ فيه؛ لأنه سنة متبعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

4- قام البحث على أساس إعادة استقراء شاملة للقواعد النحوية تُقدم فيها القراءات المتواترة على غيرها من الأقيسة النحوية.

5- أكد البحث على ضرورة إعطاء القراءات القرآنية المتواترة التي هي كلام الله تعالى مكانتها في الدرس النحوي ورد أقوال الطاعنين بها وعدم قبول تجريحهم.

ثانيا: التوصيات

الأخذ بمفهوم ابن مالك في الضرورة الشعرية، وذلك باعتماد الضرائر الشعرية التي ينكسر فيها الوزن فقط.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، ن. (1999) البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، ط1 السعودية: جامعة أم القرى. ج1ص472.

ابن الحاجب، ع. (1982) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، العراق: مطبعة العاني. ج2ص479.

ابن جني، ع. (1990) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط4 العراق: دار الشؤون الثقافية العامة. ج1ص73-ج3ص63.

ابن خالويه، ح. (1981) الحجة في القراءات السّبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط4 لبنان: دار الشروق. ص171.

ابن الخبار، أ. (2002) توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فائز أحمد دياب، ط1 مصر: دار السلام. ص295.

ابن السراج، م. (1999) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط4 لبنان: مؤسسة الرسالة. ج1ص300-ج3ص436.

ابن رشيق، ح. (1981) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين ط5 لبنان: دار الجيل. ج2ص269.

ابن عصفور، ع. (1981) ضرائر الشعر، تحقيق: إبراهيم محمد، ط1 لبنان: دار الأندلس. ص13-295.

ابن مالك، م. (1982) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1 السعودية: جامعة أم القرى. ج2ص985.

ابن مالك، م. (1990) شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1 مصر: دار هجر. ج1ص312-ج3ص376.

ابن مجاهد، أ. (1980) السَّبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط2 مصر: دار المعارف. ص226-663.

ابن الناظم، م. (2000) شرح ابن الناظم، تحقيق: محمد باسل، ط1 لبنان: دار الكتب العلمية. ص352-386.

ابن هشام، ع. (1986) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالح، ط1 لبنان: دار الكتاب العربي. ص280-281.

ابن يعيش، ي. (2001) شرح المفصل للزمخشري، وضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، ط1 لبنان: دار الكتب العلمية. ج1ص401-ج4ص341.

الازهري، م. (1999) معاني القراءات، حققه: أحمد فريد المزيدي، ط1 لبنان: دار الكتب العلمية. ج1ص439- ج3ص54.

الاستراباذي، م. (1975) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، وأخرين لبنان: دار الكتب العلمية. ج3ص35-ج3ص120.
الأشموني، ع. (1998) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1 لبنان: دار الكتب العلمية. ج1ص31- ج3ص133.
الانباري، ع (2003) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1 لبنان: المكتبة العصرية. ج2ص349-380.
الأنباري، ع. (1999) أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ط1 مصر: دار الأرقم بن أبي الأرقم. ص107-108.
الأندلسي، م. (1993) البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وأخرين ط1 لبنان: دار الكتب العلمية. ج2ص388-ج8ص523.
البخاري، م. (2001) صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، ط1 لبنان: دار طوق النجاة. ج3ص90-ج5ص5.
البطليوسي، ع. (1979) الحلل في شرح أبيات الجمل، تحقيق: مصطفى إمام، ط1 مصر: الدار المصرية. ص48.
ثابت، ح. (1977) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: سيد حنفي حسنين، مصر: دار المعارف. 71.
الجوجري، م. (2004) شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1 السعودية: الجامعة الإسلامية. ج1ص212-ج2ص719.
الجوهري، أ. (1990) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4 لبنان، دار العلم للملايين. ج2ص719.
الحربي، ع. (2012) توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، ط1 لبنان: دار ابن حزم. ص236-416.
الحندود، أ. (2001) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، ع 111: السعودية: الجامعة الإسلامية. ص398.
الخراط، أ. (2005) المجتبى من مشكل إعراب القرآن، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ج1ص148.
الداني، ع. (2005) جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، ط1 لبنان: دار الكتب العلمية. ص395-741.
الدمياطي، أ. (2006) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط3 لبنان: دار الكتب العلمية. ج1ص9.
الراجحي، ع. (1996) اللهجات العربية في القراءات القرنية، مصر: المعرفة الجامعية. ص192.
الرازي، م. (2000) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية. ج9ص480.
الزبيدي، ع. (2012) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، الأردن: دار دجلة. ص59.
الزجاج، إ. (1988) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1 لبنان: عالم الكتب. ج3ص168.
الزركشي، م. (1990) البرهان في علوم القرآن، حققه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وأخرون، ط1، لبنان: دار المعرفة. ج1ص466
الزمخشري، م. (1987) الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط3 لبنان: دار الكتاب العربي. ج1ص330-ج4ص667.
الزمخشري، م. (1993) المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط1 لبنان: دار ومكتبة الهلال. ص162-351.
سفر، ع. (2009) الممنوع من الصرف في اللغة العربية، ط1 مصر: عالم الكتب. ص717
سيبويه، ع. (1996) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مصر: مكتبة الخانجي. ج1ص85-3ص555.
السيرافي، ح. (1985) ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، لبنان، دار النهضة العربية. ص39-63.
السيوطي، ع. (1989) الاقتراح في أصول النحو تحقيق: محمود فجال، ط1 سوريا: دار القلم. ص67.
السيوطي، ع. (1998) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، حققه: فؤاد علي منصور، ط1 لبنان: دار الكتب العلمية. ج1ص150.
الشاطبي، إ. (2007) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وأخرين ط1 السعودية: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. ج5ص687 ج1ص238-240.
الصبان، م. (1997) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، لبنان دار الكتب العلمية. ج1ص178-ج3ص401.
ضيف، ش. (2008) المدارس النحوية، ط10 مصر: دار المعارف. ص157.
عبد الرحمن، أ. (2015) أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية المتواترة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مج 42 ، ع 1، عمان: الجامعة الأردنية. ص311-313
العدواني، ع. (1990) الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، العراق: مطبعة التعليم العالي. ص31-41.
عضيمة، م. (2004) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مصر: دار الحديث. ج10ص315.
العنبكي، ع. (2012) اللهجات العربية في الضرورة الشعرية، ط1 الأردن: دار صفاء. ص13.
غالب، ن. (1989) لهجة قبيلة أسد، ط1 العراق: دار الشؤون الثقافية العامة. ص206.
غوث، غ. (1992) ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، ط1 لبنان: دار الكتاب العربي. ص287.
الفارسي، ح. (1984) الحُجّة للقرّاء السّبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وأخرين ط1 سوريا: دار المأمون للتّراث. ج4ص145-

6ص266.
الفارسي، ح. (1986) المسائل العضديات، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط1 لبنان: عالم الكتب. ص43.
الفراء، ي. (1980) معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرَين، ط2 مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج1ص145- ج2ص82.
القرطبي، م. (2003) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط1 دار الرياض: عالم الكتب. ج5ص4.
القطامي، ع. (1960) ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط1 لبنان: دار الثقافة. ص37.
المبرد، م. (1999) المقتضب، تحقيق: محسن حمد، ط1 لبنان: دار الكتب العلمية. ج2ص458- ج4ص382.
المجاشعي، س. (1990) معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1 مصر: مكتبة الخانجي. ج1ص243.
محيسن، م. (1984) القراءات وأثرها في علوم العربية، ط1 مصر: مكتبة الكليات الأزهرية. ج1ص10-ج2ص42.
محيسن، م. (1986) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة. ص66.
المرداوي، ع. (2000) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، حققه: عبد الرحمن الجبرين وأخرون، ط1 السعودية: مكتبة الرشد. ج8ص3847.
المليفي، خ. (2015) حمل القرآن على ضرورة الشعر دراسة نحوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع (38)، السعودية: مجلة العلوم العربية. ص130.
منذر، إ. (2016) اللغة العربية الفصحى مشكلاتها ومشاريع تيسيرها، ط1 لبنان: دار النهضة العربية. ص190-191.
ناظر الجيش، م. (2007) تحقيق: محمد علي فاخر وأخرينَ، ط1 مصر: دار السلام. ج7ص3500-3501.
النحاس، أ. (1988) إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3 لبنان: عالم الكتب. ج1ص198.
نعمان، أ. (2014) لهجات العرب الواردة في الصحيحين، ع 8 العراق: مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية. 169.
النووي، ي. (1980) المجموع شرح المهذب، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، ط1 السعودية: مكتبة الإرشاد. ج3ص392.

Ibn Al-Atheer, n. (1999) Al-Badi 'in Arabic Science, investigation: Fathi Ahmed Ali El-Din, 1st edition, Saudi Arabia: Umm Al-Qura University. 1 p. 472.

Ibn al-Hajeb, p. (1982) Clarification on Explanation of the Detailed, Investigation: Musa Bennai Al-Alili, Iraq: Al-Ani Press. C 2 p. 479.

Ibn Jani, p. (1990) Characteristics, investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, 4th ed. Iraq: House of General Cultural Affairs. Part 1, p. 73, Part 3, p. 63.

Ibn Khalweh, h. (1981) The argument in the seven readings, investigation: Abdel-Al Salem Salem Makram, 4th edition, Lebanon: Dar Al-Shorouk. P. 171.

Ibn Al-Khubar, a. (2002) Shine Orientation, Study and Inquiry: Fayez Ahmed Diab, 1st Edition, Egypt: Dar Al Salam. P. 295.

Ibn al-Sarraj, m. (1999) Origins in grammar, an investigation: Abdel-Hussein Al-Fatli, 4th edition, Lebanon: Al-Resala Foundation. Part 1, p. 300, Part 3, p. 436.

Ibn Rashiq, h. (1981) The Mayor in the Laws and Literature, investigation: Muhammad Muhyiddin, 5th floor, Lebanon: Dar Al-Jeel. C 2 p. 269.

Ibn Asfour, p. (1981) Perversive poetry, investigation: Ibrahim Mohamed, 1st edition Lebanon: Dar Al-Andalus. Pp. 13-295.

Ibn Malik, M. (1982) Explanation of Al-Kafia Al-Shafia, investigation: Abdel-Moneim Ahmed Haridy, 1st edition, Saudi Arabia: Umm Al-Qura University. C 2 p. 985.

Ibn Malik, M. (1990) Explanation of Facilitating Benefits, Achieved by: Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad Badawi al-Mukhtoon, 1st Edition, Egypt: Dar Hajar. C 1 p. 312 - C 3 p. 376.

Ibn Mujahid, a. (1980) The Seven in Readings, an investigation: d. Shawky Deif, 2nd Fl. Egypt: Dar Al-Maarif. Pp. 226-663.

Ibn al-Nazim, M. (2000) Explanation of Ibn al-Nazim, investigation: Muhammad Basil, i 1, Lebanon: Scientific Books House. Pp. 352-386.

Ibn Hisham, p. (1986) Summarizing evidence and summarizing benefits, investigation: Abbas Mustafa Al-Saleh, 1st edition, Lebanon: Arab Book House. Pp. 280-281.

I'm living, y. (2001) The detailed explanation of Al-Zamakhshari, his footnotes: Emile Badi 'Yaqoub, 1st edition Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Alami. C 1 p. 401-C 4 p. 341.

Azhari, M. (1999) meanings of readings, achieved by: Ahmad Farid Al-Mazidi, 1st edition, Lebanon: Scientific Books House. C 1

p. 439 - C 3 p. 54.

Orbital, m. (1975) Explaining Shafia Ibn Al-Hajeb, investigation: Muhammad Noor Al-Hassan, and others in Lebanon: Scientific Books House. C 3 p. 35 c, p. 120.

Ashmoni, p. (1998) Sharh Al-Ashmouni for the Millennium of Ibn Malik, 1st edition, Lebanon: Scientific Books House. Part 1, p. 31, Part 3, p. 133.

Al-Anbari, p. (2003) Equity in the Issues of the Dispute between the Basrah and the Kufic Grammar, i 1, Lebanon: The Modern Library. C 2, pp. 349-380.

Al-Anbari, p. (1999) Asrar Al-Arabia, Investigation: Muhammad Bahjah Al-Bitar, 1st Edition, Egypt: Dar Al-Arqam Bin Abi Al-Arqam. Pp. 107--108.

Andalusian, M. (1993) The Surrounding Sea, Achievement: Adel Ahmed Abdel-Mawgoud and others, 1st edition, Lebanon: Scientific Books House. Part 2, p. 388 - Part 8, p. 523.

Bukhari, M. (2001) Sahih Al-Bukhari, investigation: Muhammad Zuhair bin Nasser, 1st edition, Lebanon: Dar Touq Al-Najat. C 3 p. 90 - C 5 p. 5.

Al-Batloussi, p. (1979) The solutions in explaining the verses of the camel, investigation: Mustafa Imam, 1st edition, Egypt: The Egyptian House. P. 48.

Constant, h. (1977) Diwan Hassan bin Thabet Al-Ansari, investigation: Sayyid Hanafi Hassanein, Egypt: Dar Al-Maarif. 71.

Al-Jawjri, M. (2004) Explanation of the gold nuggets, investigation: Nawaf bin Jazaa Al-Harthi, 1st edition Saudi Arabia: The Islamic University. Part 1, p. 212, Part 2, p. 719.

Intrinsic, a. (1990) Al-Sahah, "The Language," and "Sahih Al-Arabiya", an investigation: Ahmed Abdel-Ghafour Attar, 4th edition of Lebanon, Dar Al-Alam for millions. C 2 p. 719.

Al-Harbi, p. (2012) Directing the Problem of Ten-Year Readings in Language, Interpretation, and Arabization, i 1, Lebanon: Dar Ibn Hazm. Pp. 236-416.

Al-Hindoud, a. (2001) The Poetic Necessity and its Concept for Grammers A Study of Millenium bin Malik, p. 111: Saudi Arabia: The Islamic University. P. 398.

Turner, a. (2005) Al-Mujtaba from the Problem of Arabization of the Qur'an, Medina: King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an. 1 p. 148.

Proximal, p. (2005) Al-Bayan Mosque in the Seven Recitations, investigation: Muhammad Saduq Al-Jazaery, 1st edition, Lebanon: Scientific Books House. Pp. 395-741.

Damietta, a. (2006) The Curiosity of Human Beings in the Fourteen Recitations, Achieved: Anas Mahra, 3rd Edition, Lebanon: Scientific Books House. C 1 p. 9.

Al-Rajhi, p. (1996) Arabic Dialects in Qur'anic Readings, Egypt: University Knowledge. P. 192.

Al-Razi, M. (2000) The Great Interpretation or the Keys of the Unseen, 1st edition, Lebanon: The Scientific Books House. C 9 p. 480.

Al-Zubaidi, p. (2012) Al-Nusra Coalition in the Difference of the Proverbs of Kufa and Basra, by: Tariq Al-Janabi, Jordan: Dar Degla. P. 59.

Glass (1988) The meanings of the Qur'an and its syntax, Achievement: Abd al-Jalil Abdo Shalabi, 1st edition, Lebanon: Books World C 3 p. 168.

Al-Zarkashi, M. (1990) The Proof in the Sciences of the Qur'an, Achieved by: Youssef Abdel-Rahman Al-Maraashly and others, 1st edition, Lebanon: Dar Al-Marefa. 1 p. 466

Al-Zamakhshari, M. (1987) Al-Kashaf, investigation: Abdel-Razzaq Al-Mahdi, 3rd edition, Lebanon: Arab Book House. C 1 p. 330-C 4 p. 667.

Al-Zamakhshari, M. (1993) detailed in the workmanship of expression, investigation: Ali Bou Melhem, 1st edition, Lebanon: Al-Hilal House and Library. Pp. 162-351.

Travel, p. (2009) prohibited from exchange in the Arabic language, 1st edition, Egypt: World of Books. P. 717

Sebowe, p. (1996) The Book, Investigation: Abd al-Salam Muhammad Harun, 3rd Edition, Egypt: Al-Khanji Library. Part 1, pp. 85--3, 555.

Serafi, h. (1985) The Necessity of Poetry, Achievement: Ramadan Abdel-Tawab, Lebanon, Arab Renaissance House. Pp. 39-63.

Al-Suyuti, p. (1989) The proposal in the principles of grammar, investigation: Mahmoud Fajal, 1st edition, Syria: Dar Al-Qalam. P. 67.

Al-Suyuti, p. (1998) Al-Mizhar in Language Sciences and its Types, by: Fouad Ali Mansour, 1st edition, Lebanon: Scientific Books House. 1 p. 150.

Shatby, E. (2007) Al-Maqasid Al-Shafi'ah in Explaining Sufficient Compendium, Achieved by: Abd al-Rahman bin Suleiman al-Uthaymeen, and others, 1st edition, Saudi Arabia: The Institute for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage. C 5 pp. 687, c 1 pp. 238-240.

Sabban, M. (1997) A footnote to Sabban Ali Sharh Al-Ashmouni for the Millennium of Ibn Malik, 1st edition, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Alami. C 1 p. 178-C 3 p. 401.

Guest, st. (2008) Grammar Schools, 10th edition Egypt: Dar Al-Maarif. P. 157.

Abdul Rahman, a. (2015) Reasons for objecting to recurrent Quranic readings, Journal of Sharia and Law Sciences Studies, vol. 42, p. 1, Amman: University of Jordan. Pp. 311-313

Aggressive, p. (1990) Poetic Necessity A Critical Linguistic Study, Iraq: Higher Education Press. Pp. 31-41.

Adima, M. (2004) Studies of the Style of the Noble Qur'an, Egypt: Dar Al-Hadith. C 10 p. 315.

Anbaki, p. (2012) Arabic dialects in poetic necessity, 1st edition, Jordan: Dar Safaa. P. 13.

Ghalib, n. (1989) Asad tribe dialect, 1st edition, Iraq: House of General Cultural Affairs. P. 206.

Relief, G. (1992) Diwan Al-Akhtal, Sharh Raji Al-Asmar, 1st edition Lebanon: The Arab Book House. P. 287.

Persian, h. (1984) Al-Hajjah for the Seven Readers, Achievement: Badr Al-Din Qahwaji, and others, 1st edition, Syria: Dar Al-Mamoun for Heritage. C 4, pp. 145-6, 266.

Persian, h. (1986) humeral problems, investigation: Ali Jaber Al-Mansouri, 1st edition, Lebanon: The World of Books. P. 43.

Fur, y. (1980) meanings of the Qur'an, an investigation: Ahmed Yusef Nagati and two others, 2nd edition, Egypt: The Egyptian General Book Authority. C 1 p. 145-C 2 p. 82.

Al-Qurtubi, M. (2003) The Compiler of the Rulings of the Qur'an, by: Ahmed Al-Bardouni and Ibrahim Atfish, 1st edition, Dar Al-Riyadh: The World of Books. C 5 p. 4.

Al-Qatami, p. (1960) Diwan Al-Qatami, investigation: Ibrahim Al-Samarrai and Ahmed wanted, 1st edition Lebanon: House of Culture. P. 37.

Radiator, m. (1999) Al-Muqtazaib, investigation: Mohsen Hamad, 1st edition, Lebanon: Scientific Books House. Part 2, p. 458 - Part 4, p. 382.

Al-Majhashi, S. (1990) meanings of the Qur'an, an investigation: Hoda Mahmoud Qaraa, 1st edition Egypt: Al-Khanji Library. 1 p. 243.

Muheisen, M. (1984) Readings and their impact on Arabic sciences, 1st edition, Egypt: Al-Azhar Colleges Library. Part 1, p. 10, Part 2, p. 42.

Muheisen, M. (1986) Adapted from Arabic and Quranic Dialects, Egypt: University Youth Foundation for Printing. P. 66.

Al-Mardawi, p. (2000) Al-Tahbir, Explanation of Editing in the Fundamentals of Jurisprudence, by: Abd al-Rahman al-Jabreen and others, 1st edition, Saudi Arabia: Al-Rushd Library. C 8 p. 3847.

Al-Mulaifi, etc. (2015) Carrying the Qur'an on the necessity of poetry, a grammatical study, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, p. (38), Saudi Arabia: Arab Science Magazine. P. 130.

Munther, E. (2016) Classical Arabic Language, Its Problems and Facilitation Projects, 1st edition, Lebanon: Dar Al-Nahda Al-Arabia. Pp. 190-191.

The headmaster of the army, m. (2007) investigation: Muhammad Ali Fakher and others, 1st edition, Egypt: Dar Al Salam. C 7, pp. 3500-3501.

Copper, a. (1988) The Syntax of the Qur'an, an investigation by: Zuhair Ghazi Zahid, 3rd edition, Lebanon: The World of Books. 1 p. 198.

Yes me. (2014) Arab dialects mentioned in Al-Sahihin, p. 8, Iraq: Medad Arts, Iraqi University. 169.

Nuclear, y. (1980) Al-Majmoo 'Sharh Al-Muhdheb, investigation: Muhammad Najeeb Al-Mutayyi, 1st edition, Saudi Arabia: Al-Irshad Library. 3 p. 392.

Re- extrapolate the grammatical rules in the borders of the evidence received because of the poetic necessity and have examples of Quran readings

Atheer Tareq Noaman *

ABSTRACT

This research aims to re- extrapolate a set of rules of Arabic grammar that have been removed from use because the evidence of presented to them overturned, because of the poetic necessity, and this extrapolation is supported by those evidence of similar Quran correct readings Subject to the principle of poetic necessity.This research is not based on the destroy of the efforts of the former as it works to expand the circle of eloquent use of the Arabic grammar, which is not contrary with the rules of the Quran. Research was divided to The name, verbs, and grammatical letters.

Keywords: Extrapolate; poetic necessity; Quranic readings.

* University Of Anbar, Iraq. Received on 14/1/2020 and Accepted for Publication on 2/6/2020.